



التاريخ: ٢٩/٥/٢٠١٦

كلمة سعادة وزير العمل والتنمية الاجتماعية

السيد جميل بن محمد علي حميدان

في

لقاء المسؤولية الاجتماعية

٢٩ مايو ٢٠١٦

فندق موفنبيك - المحرق

- سمو الشيخ عيسى بن علي بن خليفة آل خليفة، الرئيس
الفخري لصندوق العمل الأهلي الاجتماعي
- السادة أعضاء مجلس إدارة صندوق العمل الأهلي

الاجتماعي

- السادة رؤساء مجالس الإدارات في البنوك والشركات
- الحضور الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يسعدني ويشرفني بدايةً، أن أرحب بسمو الشيخ عيسى بن علي بن خليفة آل خليفة الرئيس الفخري لصندوق العمل الأهلي الاجتماعي، شاكراً ومقدراً لسموكم كريم حضوركم وتشريفكم لهذه الفعالية، كما وأتقدم لسموكم، باسمي وباسم جميع العاملين في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وأعضاء مجلس إدارة صندوق العمل الأهلي الاجتماعي، و كافة رواد العمل الاجتماعي و رؤساء و أعضاء الجمعيات الأهلية، بخالص الشكر والتقدير

على دعمكم ومساندتكم للقطاع الأهلي، و الفعاليات الخيرية و الاجتماعية و التنموية في مملكة البحرين.

لقد كنتم و لازلتم سموكم من أكبر الداعمين للأعمال الخيرية والإنسانية والاجتماعية على الصعيدين المحلي والدولي، ومثلتم بإنجازاتكم العديدة نموذجاً وقدوة تجسد الإرادة والعزيمة المميزة والرائدة في رفع اسم مملكة البحرين في مختلف الفعاليات الإنسانية والاجتماعية، اقتداءً بالتوجيهات السديدة لصاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى، والمتابعة المستمرة لصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس مجلس الوزراء الموقر، ومؤازرة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد الأمين النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء الموقر، حفظهم الله ورعاهم.

وبهذه المناسبة، يطيب لي أن أرحب بجميع الحضور وأشكركم على قبول دعوتنا لحضور هذا اللقاء المميز بوجود نخبة من رواد و رجال الأعمال الانسانية و الاجتماعية و الخيرية،

والمدراء والمهتمين بدعم وممارسة مبادئ المسؤولية الاجتماعية بمختلف أشكالها وصورها، لكي نرسم معا صورة من صور الخير و العطاء و المحبة و التكافل الاجتماعي، الذي هو سمة بارزة من سمات وطننا الحبيب.

يهدف لقائنا بكم اليوم إلى توثيق علاقة وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالقطاع الخاص، والمؤسسات والبنوك والشركات الكبرى في مملكة البحرين، والتعاون لتعزيز مبادئ العمل بالمسؤولية الاجتماعية التي نؤمن بها جميعا في إطار الجهود المشتركة والتنسيق بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص وبالشراكة مع القطاع الأهلي، فضلاً عن تعريف مؤسسات القطاع الخاص بدور الوزارة في ترجمة الشراكة المجتمعية إلى برامج استراتيجية مستدامة ضمن آليات عمل واضحة، وأشير هنا بشكل خاص إلى برنامج المنح المالية السنوي لدعم المنظمات الأهلية، تحت مظلة صندوق العمل الأهلي الاجتماعي.

ويعتبر صندوق العمل الأهلي الاجتماعي أحد أهم القنوات الوسيطة المهمة لتفعيل برنامج شراكة دائم بين القطاع الخاص

والقطاع الأهلي من جهة، و بين القطاع الحكومي من جهة أخرى، عبر دعم برنامج المنح المالية السنوي للمنظمات الأهلية في البحرين، حيث يضم في عضويته ممثلين عن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وغرفة تجارة وصناعة البحرين، ووزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، وثلاثة من أعضاء البنوك الوطنية، وثلاثة من أعضاء الشركات الوطنية.

ومن منطلق الحرص على دعم برامج المنظمات الأهلية وتمويل برامجها التنموية، فقد ساهمت الحكومة خلال الفترة السابقة بميزانية سنوية في الصندوق، كما شارك عدد من مؤسسات القطاع الخاص في تمويل الصندوق، لتصبح هذه المساهمة الأساس لدعم برنامج المنح المالية. وتعتبر شركة ألبا والبنك الأهلي المتحد وبنك البحرين والكويت شركاء دائمين للصندوق في تمويل برامج الصندوق، و كذلك مشاركين في وضع أرضية للعمل قابلة للتطور.

ولقد تمكنا، في إطار الشراكة المجتمعية، من ضخ ما لا يقل عن مليونين و ٣٠٠ ألف دينار بحريني خلال الفترة من ٢٠٠٦ - ٢٠١٤ في مشروعات تنموية استفادت منها مختلف فئات

المجتمع، و زاد عدد هذه المشروعات التي تم تمويلها عن ٣٥٠ مشروعاً، أطلقتها الجمعيات الأهلية لخدمة المجتمع، والكثير منها تمكن من الفوز بالمنحة لسنوات متتالية أو غير متتالية، ما مكنها من الاستمرارية والثبات وتحقيق أهدافها طويلة الأجل.

وبناء على هذه النجاحات المتحققة، فقد تم اختيار برنامج المنح المالية ضمن أفضل ٣٠ مشروعاً حكومياً صنفت كمارسات ناجحة بناء على معايير الأمم المتحدة عن العام ٢٠١٤، وما كان هذا التقدير ليتم لولا أثبت البرنامج فعاليته ميدانياً، واعتمد الحرفية في العمل وتطبيق معايير المصداقية والموضوعية والشفافية في كافة ممارساته.

واليوم، أود أن أؤكد لكم، بأن قطاع العمل الأهلي بحاجة للدعم المستمر كي يتمكن من مواصلة عطائه، و توسيع و تنويع مجالات عمله الانسانية، فهو القطاع الأكثر قدرة على تلمس احتياجات المجتمع وإيصال خدماته للأفراد بشكل أسرع، حيث يعمل، ومنذ أمد طويل، كقوة دافعة و مكلمة للارتقاء بالخدمات وتطويرها، لذا، ومن منطلق تاريخكم المشرف في تحمل المسؤولية المجتمعية، ندعوكم لمواصلة الدعم والمساهمة في

صندوق العمل الأهلي الاجتماعي لتمويل برنامج المنح المالية للمشروعات التنموية، لكي نحفز المنظمات الأهلية على ابتكار برامج مميزة ترقى بالعمل التنموي في هذا القطاع و تضمن استمراره و تطوره.

وختاماً، أشكركم على حسن إصغائكم وعلى كل ما تقدمونه من دعم ومساندة، لأجل مصلحة البحرين و المواطن البحريني، وهي موضع تقدير من القيادة و المجتمع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،